

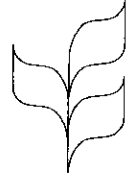


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/6/5/Add.3
18 February 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الاجتماع السادس

لاهاي ٧-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

البند ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت *

الخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية وتنفيذ الاتفاقية

تقييم المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية
مذكرة من الأمين التنفيذي

أولاً : مقدمة

١- إن الغرض من إرسال التقارير الوطنية، كما هو محدد في المادة ٢٦ من الاتفاقية، هو تقديم معلومات إلى مؤتمر الأطراف عن التدابير التي تتخذها الأطراف المتعاقدة في سبيل تنفيذ أحكام الاتفاقية وفي بيان كفاءة تلك التدابير في تحقيق أهداف الاتفاقية.

٢- إن مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الخامس، قد نظر في المبادئ التوجيهية وفي الشكل المقرر للتقارير الوطنية القادمة، ووافق عليها، وهي المبادئ والشكل اللذين وضعتهما الأمانة من خلال مشروع رائد تم تنفيذه في تعاون مع عدد من الأطراف، لتبين منهجية لتقييم الوضع القائم في تنفيذ الاتفاقية. وقد أنطوى ذلك على ما يلي : (١) تبين الالتزامات الواقعة على الأطراف والناشئة عن أحكام الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف ؛ (٢) صياغة ذلك على صورة أسئلة للحصول على أجوبة عليها تبين مستوى التنفيذ والأولويات النسبية والمصاعب التي تصادف والمسائل التي لم تعالج بعد.

٣- على أثر طلب وارد في الفقرة ٣ من المقرر ١٩/٥ الصادر عن مؤتمر الأطراف قام الأمين التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠١ بتوزيع الشكل المنقح للتقرير الوطني الثاني المطلوب من الأطراف بعد أن أدرجت في ذلك الشكل الآراء التي أبدتها الأطراف وأدرجت أسئلة أخرى مستمدة من مقررات الاجتماع الخامس المذكور.

٤- من خلال المقرر ٢٠/٥ قرر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس أن يعد ويضع خطة استراتيجية للاتفاقية بقصد تدارس وإقرار الخطة الاستراتيجية في اجتماعه السادس. ولهذا الغرض عقد في مونتريال من ١٩ إلى ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ الاجتماع بين الدورات المعنى بالخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية وتنفيذ الاتفاقية (MSP).

UNEP/COP/6/1 and Corr.1.Rev.1. *

من باب الاقتصاد لم يطبع إلى عدد محدود من هذه الوثيقة. فالمرجو من المندوبين التفضل بإحضار نسختهم إلى الاجتماع وعدم طلب نسخ إضافية

٥- نظر اجتماع MSP فى جميع تمهيدى للمعلومات الواردة فى التقارير الوطنية الثانية (وذلك على اساس تقارير وردت حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠١، وطلب، بموجب ١ توصيته ٢ (UNEP/CBD/COP/6/5annex)، طلب من الأمين التنفيذى القيام بما يلى :

(أ) القيام بتقييم كامل للمعلومات الواردة فى التقارير الوطنية الثانية، مع تبين مع أحرز من تقدم من جانب الأطراف فى تنفيذ الاتفاقية وتبين المصاعب التى عرقلت التنفيذ، وتقديم هذا التقييم إلى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف.

(ب) أن يضمن هذا التقييم معلومات عن الخبرة المحددة الدول النامية الجزرية الصغيرة وائل الأطراف نمواً فى تنفيذ الاتفاقية

(ج) أن يتبين من الأطراف التى لم تقدم تقريرها الوطنى الثانى أسباب تقديمها المتأخر وادراج معلومات عن ذلك فى تقريره إلى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف.

٦- أعد الأمين التنفيذى المذكرة الحالية مع الوثائق الإعلامية ذات الصلة، إعمالاً لتلك الطلبات وللفقرة ٩ (أ) من المقرر ١٩/٥ التى طلبت من الأمين التنفيذى إعداد تقارير تقوم على اساس المعلومات الواردة فى التقارير الوطنية كى تنتظر فيها أية اجتماعات يعقدها مؤتمر الأطراف، وأن يتيح هذه المعلومات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات.

٧- وعلى إثر المطلب الأخير أيضاً قامت الأمانة بوضع قاعدة بيانات لشهر جميع التقارير الوطنية التى وردت على وب سابت الاتفاقية لتسهيل التوصل إلى المعلومات الواردة فيها.

٨- وقامت الأمانة كذلك باستخدام أداة الكترونية لتحليل التقارير الوطنية الثانية مع الاستفادة من شكلها الموحد. وتسمى هذه الأداة "جهاز تحليل التقارير الوطنية الثانية" ويمكن العثور عليه فى العنوان <http://www.biodiv.org/reports/nr-02> ويتيح جهاز التحليل هذا تجميع البيانات حسب أطراف مختارة وحسب المنطقة الجغرافية والمجموعات الاقتصادية ولغير ذلك من المعايير كما أنه يتضمن جداول ورسوماً بيانية.

٩- إن القسم الثانى من هذه المذكرة يشمل الأقسام المتعلقة بالوضع القائم فيما يتعلق بالتقارير الوطنية الثانية التى وردت بينما يتضمن القسم الثالث بعبارات عامة المناهج والأساليب التى استعملت لتقييم المعلومات الواردة فى التقارير الوطنية الثانية. أما القسمان الرابع والخامس ففيهما تلخيص لنتائج عمليات التقييم التى جرت والخبرة والدروس المستفادة من عملية إرسال التقارير بما فى ذلك بيان آراء وتوصيات اجتماع MSP. وأخيراً فإن القسم السادس يتضمن مزيداً من التوصيات كى ينظر فيها مؤتمر الأطراف فى اجتماعه السادس.

ثانياً : التقارير الوطنية الثانية التى وردت

١٠- إن مؤتمر الأطراف فى اجتماعه الخامس وبموجب مقرره ١٩/٥ قرر أن يكون ١٥ مايو ٢٠٠١ هو آخر موعد لتقديم التقرير الوطنى الثانى من الأطراف. وعند حلول هذا الموعد لم تكن وردت من الأطراف إلا ١٧ تقريراً.

١١- وفى نهاية أكتوبر ٢٠٠١ كان عدد التقارير التى وصلت قد بلغ ٥٥ تقريراً. وقدم إلى الاجتماع بين الدورات المتعلق بالخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية وتنفيذ الاتفاقية جميع تمهيدى للمعلومات الواردة فى تلك التقارير (UNEP/CBD/MSP/INF/4).

١٢- فى نهاية يناير ٢٠٠٢ كان عدد التقارير التى وردت من الأطراف ٦٥ تقريراً كما ورد تقرير واحد من غير الأطراف. وإثنان من هذه التقارير هما تقريران تمهيديان. ويتضمن المرفق بهذه الوثيقة قائمة بالتقارير الوطنية التى وردت حتى آخر يناير ٢٠٠٢.

١٣- ومن ناحية التقسيم حسب المناطق تلقت الأمانة ١٣ تقريراً من آسيا و١٧ من أفريقيا و٩ من أوروبا الوسطى والشرقية و٨ من أمريكا اللاتينية والكاريبي و١٩ من مجموعة الدول الغربية والدول الأخرى (WOG). وتحقيقاً لغرض متابعة طلبات الـ MSP ينبغى أن يلاحظ أن هناك ١٧ تقريراً وردت من أقل البلدان نمواً (من مجموع تلك البلدان البالغة ٤٩ بلداً) كما وردت ٧ تقارير من الأطراف النامية الجزرية الصغيرة (من مجموع هذه الأطراف البالغ ٣٧ طرفاً).

١٤- وينبغى أن يلاحظ أن هناك حوالى ٦٥% من التقارير الوطنية الثانية لم تقدم بعد وأن التوزيع الجغرافى للتقارير التى وردت هو توزيع غير متوازن.

ثالثاً : الأساليب فى عملية التقييم

١٥- جرى تجميع التقييمات حسب برامج العمل المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات فى ظل الاتفاقية، لتسهيل مناقشتها فى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف.

١٦- وسعيًا إلى نفس الغرض أعدت هذه المذكرة كى تكون مقدمة لتقييمات المعلومات المتعلقة بتنفيذ القضايا المشتركة بين عدة قطاعات وغيرها من مواد الاتفاقية (UNEP/CBD/COP/6/INF/10) والمعلومات المتعلقة بتنفيذ برامج العمل المواضيعية (UNEP/CBD/COP6/INF/11).

١٧- إن الغرض من التقييمات هى تبين ما أحرز من تقدم وصودف من مصاعب فى تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطنى. ومن هذه النقطة بذل جهد لتبين الوضع القائم والاتجاهات فى تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمى والعالمى إن أمكن. وحيث أنه من المفهوم أن تحليل المناظير (perspectives) الإقليمية قد يسهل التعاون بين أطراف الإقليم نفسه فى تنفيذ الاتفاقية، فإن التقييم يهدف إلى توفير تحليل من وجهة نظر المناظير الإقليمية مع مراعاة خبرة أقل الأطراف نمواً الأطراف النامية الجزرية الصغيرة فى التنفيذ، كما طلب ذلك أيضاً الـ MSP. بيد أنه لا بد أن يلاحظ أن التحليل المقسم حسب المجموعات الإقليمية لم يتم إلا فى الحالات التى لوحظ فيها وجود خلافات إقليمية كبيرة. وأحياناً جرى التحليل من وجهات نظر الأفرقة الاقتصادية التى ينتمى إليها الأطراف (أى فريق البلدان النامية وفريق البلدان المتقدمة النمو)، فى الحالات التى يمكن فيها تبين الاختلافات بين الأطراف من وجهة المنظور المذكور. وزوايا التحليل هى تبعاً لذلك زوايا اختيرت على أساس الموضوع الذى جرى تحليله وعلى أساس المعلومات الواردة من الأطراف.

١٨- وأخيراً هناك عدد من العوامل التى تحد من إمكانية العمل ينبغى أن تظل حاضرة فى البال عند تقييم نتائج هذه الممارسة. فمثلاً لم يعط فى بعض الحالات إلا موجز للإتجاهات العامة والتطورات ، نظراً لأنه يصعب استخلاص أية نتيجة أو تبين أى اتجاه على أساس المعلومات المتاحة من التقارير الوطنية الثانية التى وردت حتى الآن.

١٩- ومن الناحية الإحصائية ينبغى التنويه بأن التحليل وبعض النتائج المستخلصة هنا هما أمر تمهيدى نظراً للعدد القليل من التقارير الوطنية الثانية التى وردت حتى نهاية يناير ٢٠٠٢ عند إجراء عملية التقييم. وكان عدم التوازن الإقليمى فى عدد التقارير الواردة صعوبة أخرى فى عملية التحليل من وجهة النظر الإقليمية.

٢٠- ومن الناحية التقنية نشبت مشكلات أخرى، منها الاختلافات بين عدد الإجابات التى قامت على أساسها معظم التقييمات مما أدى إلى تعدد الخيارات التى اختارتها بعض الأطراف للإجابة على بعض الأسئلة، ونظراً لكون بعض الأطراف لم تعط إجابة على بعض الأسئلة. وأختار آخرون الأسئلة التى يريدون الإجابة عليها ضربوا صفحاً عن الأسئلة التى لم يستطيعوا أو لم يرغبوا فى الإجابة عليها. ثم أن آخرين أختاروا أن يتركوا أسئلة موجهة لهم بدون إجابة بينما أجاب آخرون على أسئلة غير موجهة لهم.

رابعاً : ملخص نتائج التقييم

٢١- إن التحليل الآتى لهذه التقييمات إنما هو صيغة مكثفة للتقييمات الواردة بالكامل فى الوثيقتين (UNEP/CBD/COP/6/INF/10) و (UNEP/CBD/COP6/INF/11). وأتبع فى تقديم النتائج نفس الترتيب المتبع فى التقييمات نفسها.

٢٢- وينبغى أن يلاحظ أنه، طبقاً لطلب الـ MSP استمدت التقييمات من المعلومات الواردة فقط فى التقارير الوطنية الثانية، ولم يستعمل أى مصدر للمعلومات سواها.

أ- نتائج تقييمات برامج العمل المواضيعية

١- التنوع البيولوجى البحرى والساحلى

٢٣- على الرغم من أنه لا يمكن أن يقال قول كثير بشأن تنفيذ برنامج العمل البحرى والساحلى كله على اساس المسائل الواردة فى التقرير الوطنى الثانى، إلا أنه من الأمور المشجعة أن يلاحظ أن عدداً كبيراً من الأطراف تشجع الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى البحرى والساحلى فى استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية. بيد أنه لم تقم إلا ٨ من ٦٥ طرفاً وردت إجاباتها باستعراض برنامج العمل المقرر بموجب المقرر ٥/٤ وتبينت الأولويات الوطنية فى التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك فإن أقل من نصف الأطراف التى أجابت كانت آخذة فى القيام بذلك الاستعراض. وقد يبين ذلك ببساطة أن الحفظ والاستعمال المستدام للموارد البحرية والساحلية كان أولوية لمعظم الأطراف الساحلية منذ فترة طويلة قبل إنشاء برنامج العمل بموجب اتفاقية التنوع البيولوجى فى عام ١٩٩٨، وأن الاستعراض الوطنى وإعطاء الأولوية لبرنامج العمل سيستعملان أساساً لتحديث وربما لإعادة تركيز الأنشطة الجارية من قبل.

٢٤- إن الأنشطة المتعلقة ببرنامج العمل يجرى تنفيذها على الصعيد الوطنى كما تدل على ذلك الإجابات على الأسئلة المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية. ومعظم الأطراف إما قائمة أو قامت فعلاً بإتخاذ ترتيبات مؤسسية وإدارية وتشريعية لإيجاد إدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM). غير أن درجة التنفيذ قد تختلف اختلافاً كبيراً تبعاً للعنصر الذى يمثله ذلك البرنامج. والتقارير الوطنية الثانية لم تتضمن مسائل تتعلق مثلاً بالمناطق البحرية والساحلية المحمية والأنواع الغريبة والأنماط الجينية.

٢٥- ومن الأمثلة على اختلاف درجات التنفيذ التى تفهم مما سبق بين نصف الأطراف المستجيبة فقط أنها قائمة بتنفيذ برنامج العمل بشأن تبيض المرجان. غير أن ذلك ليس مستغرباً، لسببين. فالسبب الأول أن خطة عمل تبيض المرجان جديدة جداً وربما لم تسنح الفرصة لكثير من الأطراف أن تستعرض تلك الخطة. وثانياً قد لا تتصور فوراً ما هى التدابير الخاصة - فيما عدا تدابير التقييم والرصد - التى يمكن أن يتخذها بلد ما للتصدى لعملية تبيض المرجان. ومن المرجح مع ذلك أنه مع تزايد الدلائل على خطورة هذه المشكلة سوف يتزايد عدد التدابير التى سوف ينظر فيها للتصدى لتلك الظاهرة.

٢٦- وينبغي أن يلاحظ بحذر أن حجم التقارير الذي أخذ عينته لهذا التحليل كان قليلاً جداً حيث أن حوالي ٥٠ طرفاً فقط قد أجابت إلى معظم الأسئلة المطروحة عليها. وحيث أن ١٤٦ من الـ ١٨٢ طرفاً في الاتفاقية لديها مناطق بحرية وساحلية، فإن الإجابات هنا تكاد تمثل ثلث الأطراف المعنيين بالأمر.

٢- التنوع البيولوجي للغابات

٢٧- بصفة عامة أن معظم التدابير المقررة أو الموصى بها من مؤتمر الأطراف في المقررات ٩/٢ و ٧/٤ و ٤/٥ قد روعيت ونفذت بدرجات متباينة، من جانب أغلبية الأطراف التي أرسلت تقاريرها. غير أن أقلية فقط من الأطراف قد استعرضت برنامج العمل (المقرر ٩/٢) وقدمت معلومات بشأن تنفيذه (المقرر ٤/٥).

٢٨- وليست هناك اتجاهات واضحة بادية من ناحية وجود تجمعات اقليمية. غير أن تحليلاً يقوم على أساس النمو الاقتصادي (أى البلدان المصنعة والبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي) يتيح مع ذلك بعض البصيرة فيما يتعلق بما يصادفه التنفيذ من مصاعب. والواقع أنه يبدو أنه توجد صلة واضحة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنفيذ. فالبيانات تدل على أن الأطراف النامية (وهي تشمل الدول الجزرية الصغيرة وأقل الدول نمواً) والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، يتأخرون في قافلة البلدان فيما يتعلق بالتنفيذ التشغيلي للتدابير المتعلقة بالتنوع البيولوجي للغابات على الرغم مما أعلنته من التزام شديد أو من رغبة في ذلك. ويمكن أن يفسر ذلك بقلة الموارد المالية والتقنية والبشرية. أما في الأطراف المصنعة فإن ضعف الإنجازات يمكن أن يفسر بأولويات أخرى للعمل في مجال حفظ التنوع البيولوجي.

٣- التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة ودون الرطبة

٢٩- إن تنفيذ برنامج العمل يقتضى مزيداً من الأفعال والمساعدات. وينبغي أن يلاحظ مع ذلك أن عدداً جسيماً من الأطراف قامت ببعض الأعمال - وإن يكن ذلك إلى حد محدود - مثل استعراض برنامج العمل وتشجيع بعض التعاون على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي.

٤- التنوع البيولوجي الزراعي

٣٠- ظهرت في هذه المرحلة بعض الاتجاهات المشجعة تتعلق بتنفيذ برنامج العمل، مثل التشجيع على تحويل الممارسات الزراعية غير القابلة للإستدامة والأخذ بممارسات في الزراعة صديقة للتنوع البيولوجي. ولكن للأسف أن بعض الخطوات بطيئة نسبياً، مثل التشريع وتنمية البرنامج ونشر المعلومات وتبادلها. ويبدو أن السند المالي المقدم إلى تنفيذ برنامج العمل غير واف بالنسبة لعدة أطراف.

٥- التنوع البيولوجي للمياه الداخلية

٣١- تدل الإجابات على أن برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية قد استعرضته تسعة أطراف فقط، تبينت الأولويات في العمل الوطني في مجال تنفيذ ذلك البرنامج. غير أن ٢٤ طرفاً قدمت تقارير بشأن وضع خطط وطنية

وقطاعية للحفاظ والاستعمال المستدام للأنظمة الايكولوجية للمياه الداخلية. ويبين ذلك أن أغلبية من الخطط القطاعية الوطنية للحفاظ والاستعمال المستدام للأنظمة الايكولوجية للمياه الداخلية إنما توضع بصرف النظر عن برنامج العمل.

ب- نتائج التقييمات الخاصة بالقضايا المشتركة بين عدة قطاعات

١- إمكانية التوصل وتقاسم المنافع

٣٢- بصفة عامة أن تنفيذ المادة ١٥ المتعلقة بالتوصل إلى الموارد الجينية إنما هو أولوية ما بين متوسطة وعالية لأغلبية الأعضاء التي قدمت تقريرها الوطني الثاني. ويجب أن يلاحظ مع ذلك أنه لم تتخذ غير إجراءات محدودة حتى اليوم لتنفيذ المادة ١٥، وذلك خصوصاً بسبب نقص الموارد. وعلى أساس الإجابات التي وردت لم تلاحظ اختلافات كبيرة بين مختلف الأفرقة الإقليمية فيما يتعلق بهذا الموضوع.

٢- نهج الأنظمة الايكولوجية

٣٣- إن تطبيق نهج الأنظمة الايكولوجية إنما يحدث فقط في المراحل الأولى. والأمر يحتاج لمزيد من الجهود لمواءمة هذا النهج كى يتمشى مع الاستعمال في مختلف الظروف الاقليمية والوطنية والمحلية. ولهذا الغرض يحتاج الأمر قطعاً إلى مزيد من دراسات الحالات، كما ينبغي أن يكون بناء القدرة أولوية تتوخاها الجهود المستقبلية.

٣- تثقيف الجمهور وتوعيته

٣٤- بصفة عامة هناك حاجة لمزيد من الأموال والموارد ومزيد من الحلول العملية والملموسة والاستراتيجيات والأفكار ومزيد من التركيز على تفهم أفضل للقضايا المختلفة وكذلك حاجة إلى زيادة التعاون. ونظراً لعدم كفاية عدد التقارير التي وردت حول هذا الموضوع فإن البيانات الموجودة لا تكفي للقيام بتحليل متعمق.

٤- المبادرة التصنيفية العالمية

٣٥- إن التقارير الوطنية الثانية توحى بأنه لا يزال الكثير المطلوب عمله في مجال المساندة التصنيفية لتنفيذ الاتفاقية. وعلى أساس الإجابات التي وردت في مقابل الإجابات التي لم ترد هناك نقص شديد في الاستجابة من جانب الأطراف النامية. وبذلك يكون هناك محاباة، في مجال اختيار العينات، في صالح من يملكون موارد أفضل. ومن الصعوبات التي لاحظتها الأطراف في إجاباتها، صعوبات في توفير الموارد. ولذا فإن الصورة التي تمخضت عنها عملية التحليل قد تكون فيها مغالاة كبيرة في مستويات النشاط المبدول فعلاً.

٣٦- إن الإجابات التي نظر فيها تبين أن الأطراف النامية هي الأغلبية من حيث وجود البرامج والسياسات في المراحل الأولى لوضعها أو التي لم توضع أصلاً، وفي هذا الصدد ذكرت الأطراف عدة موانع مثل الأفتقار إلى الموارد المالية والموارد البشرية المدربة. وذكرت كذلك مشكلات تتعلق بسوقيات (logistical) في مجال تبين الأنشطة ورصدها. ولا يزال الأمر يقتضى كثيراً من التقييمات التصنيفية وخطط العمل المطلوب وضعها. على الرغم من أن المجالات التي بذلت فيها

مثل تلك الأنشطة لا تزال تعاني من نقص في الموارد لجعل المعلومات التصنيفية متاحة للوفاء بجميع الاحتياجات المعروفة.

٣٧- إن الحاجة إلى استعراضات شاملة بدلاً من استعراض أنواع بعينها أمر قد شددت عليه بضع دول. ومن المهم أن يلاحظ أن الأنشطة التصنيفية في الأطراف النامية لا تزال تقوم إلى حد بعيد جداً على المبادرات الفردية من جانب العلميين.

٥- الأنواع الغريبة

٣٨- إن الفروق بين المجموعات الإقليمية من الأطراف في تنفيذ المادة ٨ (ح) ليست فروقاً كبيرة. بيد أن بعض المجموعات الإقليمية من الأطراف متقدمة عن غيرها من المجموعات في مجال التشريع ومجال وضع السياسة العامة والبرنامج. وبصفة عامة فإن جميع مجموعات الأطراف تتساوى من حيث مستوى التنفيذ، وهو أمر يمكن أن يعزى إلى أن قضية الأنواع الغريبة جديدة نسبياً وأن العمل بشأن الجوانب المختلفة لتلك القضية لا يزال جارياً داخل اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من المحافل المختصة.

٣٩- على أساس الإجابات التي وردت بشأن تبين الأنواع الغريبة وتقييم المخاطر والتدابير التي اتخذت، يبدو من الواضح أن الأمر يحتاج إلى عمل المزيد في سبيل التنفيذ الكامل للمادة ٨ (ح) على الرغم من أن بعض الأطراف أحرزت تقدماً في البحث العلمي والرصد والتشريع والتخطيط. وتبينت بعض الأطراف ما يلي بوصفه من المصاعب التي تعرقل تنفيذ المادة ٨ (ح) : ضعف القدرة على البحث، وضع قوائم الجرد، تقييم المخاطر والرصد، النقص في تدابير التحكم في الدخول غير المتعمد، التضارب في السياسات بين القطاعات والصناعات ذات الصلة بالموضوع ؛ ضعف تبادل المعلومات والتعاون بين الأطراف على الصعيد الإقليمي، والنقص في الأدوات التنظيمية والتقنية.

٦- المادة ٨ (ي) : ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معرفة تقليدية

٤٠- إن تحليل الإجابات التي وردت على ٢٢ سؤالاً تتعلق بتنفيذ المادة ٨ (ي) والأحكام المتصلة بها وبالمقررات الصادرة عن الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف وبرنامج العمل، تمخضت بعض الاتجاهات الواضحة. ويبدو جلياً أن، من ٥٨ تقريراً قدم عدد ضئيل من الأطراف (٤) ردوداً إيجابية على الـ ٢٢ سؤالاً، مما يدل على أنها قد عالجت فعلاً تلك المتطلبات. وفي كفة أخرى إن ثلث الإجابات يبين أنه لم تتخذ أية تدابير لمعالجة الموضوعات التي أثارها الأسئلة. وبصفة عامة، بالنسبة لمعظم الأسئلة فإن أكثر من نصف التقارير بينت أن بعض الخطوات جرى اتخاذها أو النظر فيها لمعالجة تنفيذ المادة ٨ (ي).

٤١- بينما هناك عدد قليل فقط من الأطراف قد اتخذت التدابير المطلوبة للتنفيذ الكامل للمادة ٨ (ي) إلا أن عدداً محسوساً من الأطراف قد بدأت هذه العملية. وإذا لاحظت أطراف كثيرة أن برنامج العمل يتضمن المهام اللازمة لوضع المبادئ التوجيهية أو المبادئ العامة إلا أنها بينت أنها تنتظر وضع تلك المبادئ في صيغتها النهائية حتى تستكمل وضع برامجها الذاتية لتنفيذ المادة ٨ (ي).

٤٢- تقييماً للإجابات على الـ ٢٢ سؤالاً، يستدل من هذه الإجابات أن الشيء الكثير لا يزال مطلوباً عمله في سبيل اتخاذ التدابير الفعلية (مثل التشريع الوطنى أو السياسات الوطنية) لتنفيذ احكام المادة ٨ (ى) وزيادة مستوى مشاركة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين فى الأنشطة المبذولة فى ظل الاتفاقية، ومعالجة برنامج العمل الخاص بالمادة ٨ (ى) وما يتصل بها من أحكام، ورفع مستوى مشاركة النساء ومنظماتهن الرامى إلى تنفيذ ٨ (ى).

٧- التدابير الحافزة

٤٣- يمكن أن يستخلص مما سبق أن تنفيذ أطراف الاتفاقية للمادة ١١ غير كامل بعد. وتلاحظ بصفة عامة وجوه نقص فى التنفيذ فيما يتعلق بتقييم وتبين وإزالة الحوافز السيئة، أى المناوءة للغرض. ويدل التحليل أيضاً على أهمية الصعوبات المتمثلة فى قلة الموارد لتنفيذ المادة ١١.

٨- الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجى

٤٤- إن أغلبية من الأطراف التى أرسلت تقاريرها تتخذ خطوات لإدماج النظر فى تدابير الحفظ والاستعمال المستدام للموارد البيولوجية فى عملية صنع القرار على الصعيد الوطنى. وكثير من الأطراف تتخذ بعض التدابير لنفاذى أو تقليل الوقع المناوى لاستعمال الموارد البيولوجية على التنوع البيولوجى، ولحماية وتشجيع الاستعمال التقليدى للموارد البيولوجية ولمساعدة السكان المحليين على وضع وتنفيذ خطوات علاجية فى المناطق المتدهورة التى إنخفض فيها التنوع البيولوجى. ويبدو أن مزيداً من التدابير لازم لتبين المؤشرات والتدابير الحافزة فى القطاعات المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى وزيادة القدرة على تنفيذ ممارسات الاستعمال المستدام والبرامج والسياسات على مختلفة الأصعدة، وإيجاد الآليات اللازمة للقطاع الخاص وللمجتمعات المحلية والأصلية التى تسمح لها بالمشاركة فى المبادرات الرامية إلى الاستعمال المستدام.

٩- التنوع البيولوجى والسياحة

٤٥- إن أغلبية السياسات المستدامة فى السياحة وبرامجها وأنشطتها كانت - إلى حد محدود فقط - قائمة على تقييم الترابط بين السياحة والتنوع البيولوجى. وبالإضافة إلى ذلك فهناك فقط ١٥% من الأطراف أحرزت تقدماً ملحوظاً فى وضع سياسات تمكينية وأطر قانونية لاستكمال الجهود الطوعية الرامية إلى التنفيذ الفعال للسياحة المستدامة. وفى نفس الوقت ينبغى أن يظل حاضراً فى البال أن برنامج العمل الخاص بالسياحة المستدامة لا يزال فى أوائله ولم تصدر عن عمليات الاتفاقية إلا فى الآونة الأخيرة دلائل واضحة وإرشادات للأطراف حول هذه القضية.

١٠- تقييم الوقع وبيان المؤشرات

٤٦- بينما قد لا يكون مطلب تقييم اعتبارات التنوع البيولوجى جزءاً صريحاً من تشريع تقييم الوقع البيئى فى معظم الأطراف إلا أن أهمية وقيمة هذا المطلب أمر معترف بها على نطاق واسع، خصوصاً عند التصدى له خلال المراحل الأولى من العملية. ومن خلال توصيات صادرة عن هفمعتت ومقررات عن مؤتمر الأطراف، فإن الحاجة إلى إدماج تقييم الوقع البيئى فى المجالات المواضيعية الداخلة فى برنامج عمل مؤتمر الأطراف قد تزايد الاعتراف بأهميتها.

٤٧- إن التنوع البيولوجي هو قضية عالمية، والوقع الهام المرجح للخطط والسياسات والبرامج المقترحة له آثار عابرة للحدود. ويحتاج الأمر إلى مزيد من التركيز على تقييم هذا الوقع من خلال مناقشات وأتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية. والاستجابة لطوارئ خطرة محتملة داخل الدولة وخارجها أمر قد تم الاعتراف به باعتباره ذا صلة بالموضوع وهناك عدد كبير من التقارير يدل على أن التعاون الدولي يجرى تشجيعه.

٤٨- تستعمل إلى حد محدود التقييمات البيئية الاستراتيجية لتقييم الآثار العالمية والتراكمية ليس للمشروعات وحسب بل كذلك للخطط والسياسات والبرامج غير أن الأمر يقتضى مع ذلك مزيداً من تطوير تلك المنهجيات والإجراءات. إن المعلومات عن التقييمات البيئية الاستراتيجية وعن خير الممارسات يكون من شأنها أن تفيد الممارسات الوطنية.

٤٩- يحتاج الأمر إلى مزيد من تبادل المعلومات بين الأطراف (مثلاً بين المجموعات الإقليمية، لتشجيع استعمال عملية تقييم الوقع البيئي).

٥٠- إن اعتبارات التنوع البيولوجي تحتاج إلى مزيد من التطوير أو يجرى هذا المزيد من التطوير فعلاً فى التشريع الوطنى المتعلق بتقييم الوضع البيئى حتى تكون تلك الاعتبارات جزءاً لا يتجزأ من الإجراءات بدلاً من استعمالها فى بعض المشروعات على أساس كل مشروع فى حد ذاته.

٥١- إن بناء القدرة أمر ينبغى تعزيزه كما ينبغى تقاسم الدروس المستمدة من الأطراف التى قامت بتكامل بين شتى البرامج لبناء القدرة.

١١- المناطق المحمية

٥٢- إن التقارير الوطنية الثانية توحى بأن الأطراف التى أرسلت التقارير قد أعطت أولوية للحفظ داخل الموضع، وأن معظمها قد أنشأت مناطق محمية لتنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة فى المادة ٨. وتوحى النتائج بأن معظم الأطراف التى أجابت لديها نظام وطنى للمناطق المحمية أو لديها على الأقل خطة لإقامة هذا النظام. وقد أخذت معظم الأطراف بمبادئ توجيهية تتعلق باختيار تلك المناطق المحمية وإنشائها وإدارتها.

٥٣- ويبدو كذلك أن النتائج تدل على أن تدابير الإدارة الرامية إلى التنمية المستدامة خارج المناطق المحمية ليست على نفس الدرجة من التقدم بالمقاييس إلى التدابير المتخذة داخل المناطق المحمية. وعلى الرغم من أن معظم الأطراف لديها بعض التدابير المطبقة فعلاً إلا أن ١٢% فقط لديها فعلاً تدابير شاملة إلى حد معقول. وينبغى أن يلاحظ كذلك أن أغلبية الأطراف قد بينت أن الموارد المتاحة لها فى سبيل الحفظ فى الموضع إنما هى عامل ضاغط وأن الأمر يقتضى بذل المزيد من العمل لتغلب على هذا العائق. ويسلط ذلك الضوء على أهمية بناء القدرة وإتاحة الموارد من مالية ومن بشرية مدربة.

٥٤- نظراً لطبيعة المسائل الواردة فى التقارير الوطنية الثانية لا تدل النتائج بوضوح على مدى كفاءة إدارة المناطق المحمية الموجودة لتحقيق الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى وما إذا كان مداها وتغطيتها كافيين لإدراك هذا الهدف. وفى هذا الصدد فإن التقرير المواضيعى المتوقع أن يوافق الاجتماع السادس للأطراف على الشكل المقرر له سوف

يقدم تفاصيل أفيد. وبالإضافة إلى ذلك فإن التعاون مع المنظمات ذات الصلة والبرامج الجارية والمبادرات التي تقوم بجمع تلك المعلومات، سيكون أمراً هاماً عند تقييم الوضع القائم وكفاءة المناطق المحمية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

٥٥- وأخيراً ينبغي أن يلاحظ أن هذا التحليل إنما يقوم على مجرد ثلث الأطراف في الاتفاقية. وبصفة خاصة هناك عدد كبير من الأطراف النامية لم تقدم تقريرها الوطني الثاني، مما قد يؤدي إلى التواء في عملية التحليل.

ج- نتائج التقييمات المتعلقة بمواد أخرى داخلة في التقارير الوطنية الثانية

١- التعاون والبحث والتدريب والتوصل إلى التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات والتعاون التقني والعلمي

٥٦- يشير هذا التحليل إلى سند قوى من الأطراف لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتعاون (المادة ٥) والبحث والتدريب (المادة ١٢) والتوصل إلى التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا (المادة ١٦)، وتبادل المعلومات (المادة ١٧)، والتعاون التقني والعلمي (المادة ١٨). والواقع أنه يمكن الإحساس - من واقع جميع التقارير الوطنية الثانية - بوجود إقرار ضمني أو صريح من جانب الأطراف بقيمة ووقوع هذه المواد المتكاملة الخمسة المترابطة فيما بينها.

٥٧- فيما عدا الأطراف المصنعة بينت معظم الأطراف عدم كفاية الموارد باعتبارها عائقاً كبيراً لتنفيذ هذه المواد. ومن السليم افتراض أن هذه المشكلة لن تحل في المستقبل الفوري أو المستقبل القريب. ولكن بالتركيز على دور الأمانة بوصفها قائمة بالوساطة أو بالتسهيل - وهي حاجة تبينها التحليل - قد تستطيع الأمانة أن تحقق موازنة أفضل بين العرض والطلب وتشجيعاً أفضل للمشاريع المشتركة. وتستطيع آلية غرفة تبادل المعلومات، مساندة لهذه الأهداف، وبسبب ما لديها من تكليف ومن خبرة أن تتخذ لنفسها برنامج عمل أشد تطوراً وجرأة لتسهيل وتشجيع مبادرات القدرات الوطنية إيجاد تعاون تقني وعلمي أشد جدوى.

٢- التدابير العامة للحفاظ والاستعمال المستدام

٥٨- نظراً لعدم كفاية عدد الإجابات التي وردت في هذا الموضوع فإن البيانات المتوفرة ليست كافية للقيام بتحليل مضبوط. وعلى الرغم من ذلك والأمر الأهم الذي برز هو نقص الموارد لدى الأطراف من جميع المجموعات الاقتصادية. والجانب المشجع في الأمر هو أن كثيراً من هذه الأطراف لديها استراتيجية وخطة عمل متقدمان في التنوع البيولوجي على الرغم من قلة التقارير المتاحة، وهذه القلة مردها على الأرجح إلى نقص الموارد.

٣- كيفية التعامل مع البيو تكنولوجيا وتوزيع منافعها

٥٩- فيما يتعلق بتنفيذ المادة ١٩ من الاتفاقية كانت الملاحظة الرئيسية من تحليل التقارير الوطنية الثانية هي مدى تقصير الأطراف النامية والأطراف ذات الاقتصادات الانتقالية، في التنفيذ بسبب محدودية الموارد. وبالإضافة إلى ذلك يبدو أن التعليقات التي وردت مع التقارير الوطنية تبين أن كثيراً من الأطراف النامية ليست لديها القدرة الكافية لتنفيذ المادة ١٩.

٤- الآليات والموارد المالية

٦٠- يبدو قدراً معقولاً من الأولويات العالية يعطى للموارد المالية فإن أكثر من خمسين في المائة من التقارير بينت أن هناك أولوية عالية أعطيت للمادة ٢٠ بسبب ظروف خاصة لدى الأطراف التي أرسلت التقارير. وأكثر من نصف التقارير من الأطراف النامية بينت أن الموارد المالية طيبة أو وافية مما ينطوى على قدرة طيبة للسير قدماً في تنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن يلاحظ أن الأولوية المعطاة للموارد المالية ليست متمشية مع كفاية الموارد المتاحة.

٦١- إن معظم الأطراف التي أرسلت تقاريرها قد اتخذت تدابير مالية لمساعدة أنشطة التنوع البيولوجي الوطنية. مثلاً أحرز تقدم فعلاً في النظر في الإعفاءات الضريبية لأنظمة التصنيف الوطنية بالنسبة للتبرعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٦٢- وأحرز تقدم في توفير موارد مالية من خلال قنوات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وأحرز تقدم طيب نحو تعزيز المؤسسات المالية المساندة للتنوع البيولوجي. ومعظم الإجابات الواردة من الأطراف النامية قالت أن الموارد المالية المتاحة من خلال الآلية المالية إما محدودة أو محدودة جداً.

خامساً : عملية إرسال التقارير

ألف- المعلومات المتعلقة بتقديم التقرير الوطني الثاني في موعد متأخر أو عدم تقديمه أصلاً

٦٣- بناء على طلب MSP قام الأمين التنفيذي بتوزيع أخطار على الأطراف في آخر نوفمبر ٢٠٠١ يبلغها أن الـ MSP من الأطراف التي لم تقدم تقريراً وطنياً ثانياً أن تبين أسباب تأخيرها أو عدم تقديمها التقرير، حتى يستطيع الأمين التنفيذي إدراج هذه المعلومات في تقييم التقارير الوطنية الثانية. ولم يبق إلى عدد قليل جداً من الأطراف بالاستجابة إلى هذا الاخطار حتى آخر يناير ٢٠٠٢.

٦٤- من الإجابات التي وردت يبدو أن بعض الأطراف النامية لا تزال تنتظر أموالاً لإعداد تقاريرها الوطنية الثانية ولا تزال تعمل مع الوكالات المنفذة المعنية بشأن توفير التمويل. وبين آخرون أن التنسيق الداخلي وعمليات الموافقة اللازمة قد أسهمت جميعاً في تأخير إرسال التقرير بينما بين آخرون أن التقرير يجري إعداده وأنه سيقدم في وقت قريب.

باء- الخبرة والدروس المستفادة من عملية تقديم التقارير

٦٥- خلال اجتماع MSP قدم الأطراف عدداً من التعليقات الإيجابية على عملية إرسال التقارير. وكان من رأى الأطراف عموماً أن الشكل المقرر لتلك التقارير الثانية، الذي أقره الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف، ينطوى على تقدم كبير بطرائق شتى.

٦٦- ففي أول الأمر وبالقياس إلى التقرير الوطني الأول فإن من مزايا هذا الشكل هو أن تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية هو تحليل يصيب الهدف بطريقة أشد مباشرة. ولذا فإن مستوى تنفيذ الأطراف المختلفة يمكن، تبعاً لذلك تنفيذه بطريقة أفضل.

٦٧- وفى المقام الثانى يمكن الآن التوصل إلى المعلومات عن طريق التحريات مثل البحث فى المواد وعن طريق المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية. ويسمح الشكل أيضاً بتحليل إلكترونى أفضل باستعمال أجهزة مثل "جهاز التحليل"، الذى أتاحتها الأمانة بالكمبيوتر على الوبسايث الخاص بها ولهذا الغرض قامت الأمانة أيضاً بوضع قاعدة بيانات توجد فيها جميع التقارير الوطنية الثانية التى وردت حتى الآن.

٦٨- وفى المقام الثالث فإن مقدار ومدى المعلومات ليسا مقصورين على أسئلة تحتمل عدة خيارات. وللبناء على الخبرة المكتسبة من الجولة الأولى من التقارير الوطنية تضمن هذا الشكل حيزاً إضافياً للإدلاء بمزيد من التعليقات للسماح بالأطراف بتقديم كل المعلومات التى يرونها لازمة لبيان ظروفها الوطنية تماماً فيما يتعلق بالأسئلة المطروحة، خصوصاً فى الحالات التى لا تكفى فيها الخيارات المقدمة فى الرد على السؤال كافية لخدمة وضع تقرير كامل ومفصل.

٦٩- وقدمت الأطراف خلال الـ MSP بعض الانتقادات البناءة. فأعرب البعض عن قلقهم بشأن الصعوبة التى عانوا منها فى إعداد التقرير الوطنى الثانى. فهم وجدوا أولاً أن بضعة أسئلة فيها تعقيد شديد. ورأوا فى المقام الثانى أن بعض الخيارات مبهمة مثل التمييز بين "طيب" و "كاف" عندما طلب إليها أن تقيم مقدار الموارد المتاحة لتنفيذ أحد المواد أو أحد الأحكام أو أحد المقررات. وفى المقام الثالث أن عدد الأسئلة المتصلة ببعض برامج العمل غير كاف لتقييم تنفيذ تلك البرامج على النحو السديد.

٧٠- ولذا فقد أوصى بتقديم بعض التعاريف لبعض الأسئلة الخيارية لتفادى تفسيرات متباينة من الأطراف المختلفة. وأوصى كذلك بتصميم الشكل بحيث يسهل تبين التقدم فى التنفيذ والعوائق المعرقة للتنفيذ. وينبغى تصميم الأسئلة بما يسمح للأطراف أن تبدى خبرتها الذاتية فى تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية، ولا سيما الأولويات المبينة فيها. وفى سبيل رصد الموارد المالية المقدمة لتنفيذ الاتفاقية اقترح إدراج قسم يسمح للأطراف بتقديم معلومات عن تدفق المال المخصص لهذا الغرض.

٧١- امتدح عدد محسوس من الأطراف عملية إشراك أصحاب المصلحة الكثيرين فى إعداد التقارير الوطنية. وبين عدد من الأطراف أن هذا الأسلوب مفيد فى التنسيق الوطنى وإشراك الجمهور فى إعداد التقارير وإن يكن مسبباً أحياناً لبعض التأخير فى تقديم التقارير.

٧٢- بينما قال البعض أنهم يسعون إلى تمويل من مرفق البيئة العالمية أو غيرها من المصادر لإعداد تقاريرها الوطنية الثانية فقد ذكروا أن هذه العملية تسهم فى تأخير تقديم تلك التقارير.

٧٣- اعترفت معظم الأطراف بالحاجة إلى تنسيق وتعزيز عملية وضع التقارير الوطنية، غير أن بعض الأطراف رغبت أن تؤكد أن ذلك لا يؤثر فى إمكانية مؤتمر الأطراف أن يقوم بتصحيح إجراءات إرسال التقارير الوطنية فى ظل الاتفاقية، فى سبيل الوفاء باحتياجات الأطراف على نحو أفضل.

٧٤- بيدو، من تقييم المعلومات الواردة فى التقارير الوطنية الثانية أن هناك حاجة إلى عقد بعض الورش التدريبية على الصعيد الإقليمى لتسهيل وتحسين إعداد التقارير الوطنية فى المستقبل حتى يتاح المزيد من المعلومات المفيدة لغرض تقييم مدى تنفيذ الاتفاقية.

سادساً : توصيات

٧٥- إن الأجماع المفتوح العضوية المعقود بين دورات الاجتماع بشأن الخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية وتنفيذ الاتفاقية (MSP) قدم بعض التوصيات بشأن التقارير الوطنية كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس (أنظر UNEP/CBD/COP/6/5، المرفق ، التوصية ٢) بقصد اتخاذ مقرر يتعلق بوضع وإرسال التقارير الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مؤتمر الأطراف مدعو إلى ما يلي :

(أ) أن يطلب من أمانة الاتفاقية ومن مرفق البيئة العالمية استكشاف منهجيات ابتكارية للتمويل في سبيل تسهيل إعداد التقارير الوطنية والتقارير المواضيعية في المستقبل.

(ب) أن يقرر إنشاء فريق من الخبراء التقنيين لتقديم اسهامات أو نصائح بشأن إعداد الشكل اللازم للجولة الثالثة من التقارير الوطنية ، على أن يختار أعضاء فريق الخبراء التقنيين من جدول الخبراء، مع مراعاة خبرتهم وتمثيلهم الإقليمي ومع قيام أعضاء ذلك الفريق من الخبراء بتقديم المشورة من خلال وسائل الاتصال المناسبة بأمانة الاتفاقية.

المرفق

التقارير الوطنية الثانية المقدمة حتى نهاية يناير ٢٠٠٢

الأطراف مرتبة حسب الترتيب الهجائي الإنكليزي مع بيان المجموعة الإقليمية التي ينتمون إليها بين قوسين

1. Argentina (GRULAC)
2. Armenia (Central and Eastern Europe)
3. Australia (WEOG)
4. Austria (WEOG)
5. Belarus (Central and Eastern Europe)
6. Belgium (WEOG)
7. Benin (Africa)
8. Botswana (Africa)
9. Bulgaria (Central and Eastern Europe)
10. Burkina Faso (Africa)
11. Burundi (Africa)
12. Canada (WEOG)
13. Central African Republic (Africa)
14. China (Asia)
15. Comoros (Africa)
16. Congo (Africa)
17. Costa Rica (GRULAC)
18. Cuba (GRULAC)
19. Democratic Republic of the Congo (Africa)
20. Denmark (WEOG)
21. Djibouti (Africa)
22. Ethiopia (Africa)
23. Fiji (Asia)
24. Finland (WEOG)
25. France (WEOG)
26. Germany (WEOG)
27. Guinea Bissau (Africa)
28. Hungary (Central and Eastern Europe)
29. India (Asia)
30. Islamic Republic of Iran (Asia)
31. Ireland (WEOG)
32. Israel (Asia)
33. Italy (WEOG)
34. Japan (WEOG)
35. Madagascar (Africa)
36. Malawi (Africa)
37. Mali (Africa)
38. Marshall Islands (Asia)
39. Mexico (GRULAC)
40. Monaco (WEOG)
41. Netherlands (WEOG)
42. New Zealand (WEOG)
43. Niger (Africa)
44. Norway (WEOG)
45. Pakistan (Asia)
46. Peru (GRULAC)
47. Poland (Central and Eastern Europe)
48. Portugal (WEOG)
49. Republic of Korea (Asia)
50. Republic of Moldova (Central and Eastern Europe)
51. Romania (Central and Eastern Europe)
52. Saint Lucia (GRULAC)
53. Samoa (Asia)
54. Senegal (Africa)
55. Slovak Republic (Central and Eastern Europe)
56. Slovenia (Central and Eastern Europe)
57. Solomon Islands (Asia)
58. Spain (WEOG)
59. Sri Lanka (Asia)
60. Sweden (WEOG)
61. Thailand (Asia)
62. Uganda (Africa)
63. United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (WEOG)
64. Uruguay (GRULAC)
65. Viet Nam (Asia)
